

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك تحليل حالة بنك سيليكون فالي

Auditing firms Fail To Detect And Report on Risks in Auditing Banks

Silicon Valey Bank Case Analysis

مزياني نور الدين

مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

n.meziani@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2024/05/02

زوالي أمينة*

مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر

a.zaouali@univ-skikda.dz

تاريخ الإستلام: 2024/01/08

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل فشل مكاتب التدقيق الخارجي في الكشف عن المخاطر والإبلاغ عنها عند تدقيق البنوك، من خلال تحليل حالة بنك سيليكون فالي (SVB) الذي يعتبر من أكبر وأحدث حالات فشل مكاتب التدقيق الدولية، حيث قدم مكتب التدقيق العالمي KPMG تقرير تدقيق لم يحذر من وجود مخاطر تهدد قدرة البنك على الاستمرار قبل فترة قصيرة من انهيار البنك. من خلال تحليل ظروف انهيار البنك خلصت الدراسة الى أن مكتب التدقيق قد فشل في اكتشاف مخاطر متعلقة بالائتمان؛ والسيولة؛ والتضخم؛ ومخاطر التشغيل، حيث أدت هذه المخاطر إلى إفلاس البنك بعد 14 يوم فقط من تقديم مكتب KPMG تقرير التدقيق، مما خلق العديد من الشكوك حول جودة أعمال التدقيق التي قام بها مدققي المكتب.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي؛ فشل مكاتب التدقيق؛ بنك سيليكون فالي؛ مكتب التدقيق العالمي KPMG.

تصنيفات JEL: G2، M4.

Abstract:

The study aimed to identify the factors behind the failure of external audit offices to detect and report risks when auditing banks, by analyzing the case of Silicon Valley Bank (SVB), which is considered one of the largest and most recent failures of international audit offices, as the Global Audit Office (KPMG) submitted an audit report that did not warn of the presence of risks threatening the bank's ability to continue a short period before the bank's collapse. Through Analyzing of circumstances of the bank's collapse, the study concluded that the audit office had failed to discover credit-related risks. and liquidity; inflation; And operational risks, as these risks led to the bank's bankruptcy only 14 days after KPMG submitted the audit report, which created many doubts about the quality of the audit work carried out by its auditors.

Keywords: External Audit; Failure of auditing Firm's; Silicon Valley Bank ; KPMG.

Jel Classification Codes :G2 ; M4.

* المؤلف المراسل.

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك

تحليل حالة بنك سيليكون فالي

1. مقدمة:

لا يمكن تجاهل الأهمية الكبيرة للتدقيق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية، لما يقدمه من خدمات تأكيدية واستشارية مهمة، وله أهمية أكبر في البنوك نظرا للدور الحساس الذي تلعبه البنوك كونها أكثر وسائل التسديد شيوعا لدى المؤسسات، وأهم مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية والتجارية، فضلا عن دورها كوسيط مالي بين المدخرين ورجال الأعمال، قد ينجم عن إفلاس بنك انهيار مجموعة من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بالإضافة إلى الأضرار المالية التي تلحق بالمدخرين. لهذا يهتم المدققين بتطوير مهاراتهم ومعرفهم المتعلقة بالأنشطة البنكية والتي تمكنهم من كشف المخاطر المختلفة والإبلاغ عنها في الوقت المناسب. إن تعقيد أعمال البنوك المحلية والدولية أدى إلى زيادة المسؤوليات المفروضة المدققين الخارجيين، وزيادة اعتماد الجمهور على التقارير والأحكام التي يقدمها هؤلاء المدققين للاطمئنان على استثماراتهم ومدخراتهم.

1.1. إشكالية البحث

إن انهيار بنك كبير كبنك سيليكون فالي فجأة بعد مدة قصيرة من تقديم مكتب التدقيق العالمي KPMG تقرير تدقيق لا يحذر من وجود مخاطر تهدد استمرارية نشاط البنك، يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى موثوقية تقرير التدقيق الخارجي الذي قدمه مكتب KPMG والذي فشل في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيقه لبنك سيليكون فالي؟.

2.1. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعرف على ماهية ومراحل التدقيق الخارجي للبنوك؛
- التعرف على علاقة المدققين الخارجيين بمشرفي البنوك؛
- التعرف على دور المدقق الخارجي في الكشف والإبلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك؛
- تحليل حالة فشل مكتب التدقيق KPMG في الكشف والإبلاغ عن المخاطر الجوهرية عند تدقيق بنك سيليكون فالي.

3.1. منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تبينا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات وتحليلها من خلال البحث المكتبي، وهذا لاستخلاص النتائج حول العلاقة بين إفلاس بنك سيليكون فالي ومضمون تقرير مكتب التدقيق العالمي KPMG حول البنك قبل إعلان إفلاسه، وهذا من أجل تقديم تفسير للمسؤولية المحتملة لمهنة التدقيق في ظاهرة إفلاس البنوك في العقود الأخيرة.

2. مدخل للتدقيق الخارجي للبنوك التجارية

المدقق الخارجي ليس جزءا من المؤسسة البنكية، وبالتالي ليس جزءا من رقابتها الداخلية، ولكنه يؤثر بشكل كبير على جودة الرقابة الداخلية للبنك من خلال أنشطة التدقيق التي يقوم بها، سنقوم في هذا الجزء بالتعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالتدقيق الخارجي للبنوك بالإضافة إلى التعرف على علاقة مشرف البنك بالمدقق الخارجي للبنك.

1.2. تعريف البنك التجاري

هو مؤسسة مالية وظيفته الرئيسية قبول الودائع وإعطاء القروض، وغالبا ما يعرض البنك التجاري أيضا خدمات مالية أخرى كالتعامل بالمعادن الثمينة والسندات المالية وإصدار وقبول الكمبيالات والكفالات (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 383). يأتي البنك التجاري في المركز الثاني بعد البنك المركزي للجهاز البنكي لأي دولة، وزيادة عن كونها تمتلك القدرة على تسيير ميزانها بطريقة تمكنها من تأدية وظائفها بشكل جيد، فإنها تتميز بالخصائص التالية:

- البنوك التجارية مؤسسات مالية تقوم على الائتمان؛
- البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالنقود؛
- سعي البنوك التجارية للربح على خلاف البنك المركزي؛
- ظاهرة تركيز أعمال البنوك في عدد قليل (لباز، 2021، الصفحات 3-4).

2.2. تعريف التدقيق الخارجي للبنوك

هو عملية منظمة يقوم بها شخص مستقل عن البنك محل التدقيق مؤهل علميا وعمليا في الأنشطة البنكية، وتتناول هذه العملية فحص انتقادي للبيانات والقوائم المالية للبنك للتأكد من مدى صحتها، حيث يقع على عاتقه البحث عن الأدلة والقرائن التي يبني عليها رأيه الفني المحايد في التقرير الذي يستفيد منه الأطراف ذات العلاقة (نوي، 2020، صفحة 157). ويجب مراعاة اعتبارات تدقيقية خاصة عند تدقيق البنوك بسبب:

- خصوصية المخاطر الملازمة للأعمال التي تقوم بها البنوك؛
- الأخطار المهمة الناتجة عن مقاييس العمليات البنكية، والتي يمكن أن تنشأ في مدة زمنية قصيرة؛
- الاعتماد الواسع على أنظمة الحاسوب في معالجة المعاملات؛
- تأثير التعليمات لمختلف التشريعات التي تعمل ضمنها؛
- التطور المستمر للممارسات البنكية والتي لاتجاريها تطورات متزامنة في المبادئ المحاسبية والإجراءات التدقيقية.
- كما يجب توفر الصفات التالية في المدقق الخارجي للبنك:
- أن يكون للمدقق الخارجي للبنك معرفة وكفاءة في أنشطة البنوك تؤهله للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر التحريف الجوهرية في البيانات المالية للبنك، وتمكنه من تلبية أي متطلبات إضافية أثناء عملية التدقيق؛
- أن يكون مستقلا وموضوعيا حقيقة وشكلا؛
- أن يمارس الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النشاط (basel committee on banking supervision, 2014, pp. 5-6)

3.2. أهداف التدقيق الخارجي للبنوك

حسب ما جاء في بيان ممارسة التدقيق الدولي 1006 فإن الهدف من تدقيق البنك لا يختلف عما جاء في المعيار الدولي للتدقيق ISA200 "الأهداف العامة للمدقق المستقل ومبادئ عملية التدقيق" والذي نص أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للإطار المالي المعمول به في كافة النواحي الجوهرية؛

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك

تحليل حالة بنك سيليكون فالي

إن الهدف الرئيسي من تدقيق البنكهو تقديم رأي يستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات الوطنية المطبقة حول التقارير المالية الخاصة بالبنك، ما إذا كانت أعدت وفقا للمعايير الدولية للمحاسبية أو المعايير الوطنية المطبقة، حسب ما يمكن تطبيقه في البنوك (البيان الدولي للتدقيق1006، 2008، صفحة 384).

4.2. العلاقة بين مشرف البنك والمدقق الخارجي للبنك

إن المشرفين لا يعتمدون فقط على نتائج أعمال المدققين الخارجيين، بل ازداد توجههم لمهنة المحاسبة بطلب مهام إضافية تساهم في تنفيذ مهمتهم الإشرافية، بالمقابل المدققون الخارجيون بحاجة أكبر للمعلومات المقدمة من المشرفين لتنفيذ مهامهم بفاعلية ما أدى إلى خلق علاقة وتكاملية بين مشرفي البنوك والمدققين الخارجيين من عدة أوجه.

يمكن إيجاز اهتمامات كل من المشرف على البنك والمدقق الخارجي للبنك في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: الفرق بين اهتمامات المشرف على البنك والمدقق الخارجي للبنك

البيان	المشرف على البنك	المدقق الخارجي للبنك
البيانات المالية	يستخدم المشرف البيانات المالية لمراقبة وتقدير نشاطه وقابلية الاستمرار حاليا ومستقبلا.	يستخدم المدقق الخارجي البيانات المالية لتقديم رأيه حول المركز المالي ويراقب أيضا قابلية البنك للاستمرار ولكن عادة لفترة لا تزيد عن سنة من تاريخ الميزانية.
الرقابة الداخلية	يهتم بالمحافظة على نظام رقابة داخلية سليم لضمان كفاءة نشاط البنك.	يهتم بالرقابة الداخلية لتقييم مدى اعتماده عليها في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.
النظام المحاسبي	يهتم بوجود نظام محاسبي ملائم لضمان موثوقية المعلومات بغرض رقابة وقياس المخاطر المحتملة.	يهتم بالحصول على تأكيد تم إعداد البيانات المالية اعتمادا على سجلات محاسبية ممسوكة بطرق ملائمة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيان الدولي للتدقيق 1004

3. مسؤولية المدقق الخارجي في الكشف والإبلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك

إن تعقيد أعمال البنوك، وتعدد فروعها، وتنوع أعمالها، أدى إلى زيادة المخاطر البنكية وبالتالي زيادة المسؤوليات المفروضة على عاتق المدقق الخارجي للبنك، ما يحتم عليه وضع خطة تدقيق وإجراءات مناسبة لنشاط البنك.

1.3 ماهية المخاطر البنكية

❖ تعريف المخاطر البنكية: تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمالية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها (احمد مبلي ، 2020، صفحة 29). وتعرف أيضا بالانحرافات التي تجعل البنك يحقق نتائج غير مطابقة للأهداف المسطرة في ظل الظروف غير المؤكدة بعد قيام البنك بأنشطة معينة تؤثر على نتائجه في المستقبل (فيصل فارس، 2013، صفحة 105). ويمكن التمييز بين مصدرين للمخاطر البنكية: مصادر عامة وهي خارجة عن إرادة البنك والعميل معا، ومصادر خاصة مرتبطة بطبيعة نشاط البنك وعملاءه، وبصفة عامة يتعلق الخطر البنكي بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة، أو من تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة (نوي، 2020، صفحة 41).

❖ أنواع المخاطر البنكية

● المخاطر المالية

- تشمل جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم الخاصة بالبنك ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف دائمين من إدارة البنك ويضم هذا النوع من المخاطر ما يلي:
- مخاطر السيولة: هي المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية المستحقة، ويعد هذا مؤشر لبداية لعجز البنك حيث إذا استمر في الظهور قد يؤدي إلى الإفلاس (هندي، 2000، صفحة 227).
 - مخاطر التضخم: وتنتج عن الارتفاع العام في الأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة (بركات سارة، نقماري سفيان، 2012)
 - مخاطر الائتمان: وهي تخلف العميل على السداد الكلي أو الجزئي لأصل القرض وفوائده نتيجة عدم رغبته أو عدم قدرته على ذلك (بدوني، جعفر، 2022، صفحة 19) وتتضمن مخاطر الائتمان ثلاث أنواع من المخاطر وهي:
 - مخاطر البلد أو التحويل: وهي مخاطر الزبائن الذين يفشلون في تسوية التزاماتهم لأسباب مختلفة؛
 - مخاطر الإحلال: ويقصد بها فشل الزبون أو طرف آخر في تنفيذ شروط العقد وينجم عن هذا الفشل إحلال معاملة جديدة محل المعاملة الأولى؛
 - مخاطر التسوية: هي احتمال خسارة البنك لكامل مبلغ المعاملة بسبب عدم قدرة العميل على التسوية (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 387)
 - مخاطر السوق: تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات التي تحدث في السوق من خلال العوامل التي تؤثر في الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية وتنقسم إلى: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر التسعير (عوماري عائشة، 2017، صفحة 798)

● المخاطر التشغيلية

- هي خطر التعرض لخسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية للأشخاص، التكنولوجيا، أو نتيجة الأحداث الداخلية (مغير فاطمة الزهراء، 2020، صفحة 48). تنشأ المخاطر التشغيلية من حاجة البنك إلى معالجة حجم كبير من المعاملات بدقة خلال فترة زمنية قصيرة باستخدام أنظمة معلومات محوسبة ذات سعة كبيرة (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 388).

2.3. دور المدقق الخارجي للبنك

- يوجه المدقق الخارجي للبنك تقريره للمساهمين ويستفيد من التقرير جهات أخرى كالمودعين كونه يعتبر دليل إثبات على مصداقية البيانات المالية، ومع ذلك يجب ألا يفسر مستخدمو التقرير رأي المدقق كتأكيد على استمرارية نشاط البنك أو كضمان لفعالية وكفاءة إدارة البنك. (majid ghazi, hassan, 2023, p. 15) إن الدور الرئيسي الذي يلعبه المدقق الخارجي للبنك هو السعي للحصول على تأكيد معقول حول صحة، كفاية، وموثوقية المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية، والمعلومات الأخرى ذات العلاقة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للبنك من خلال قيامه بـ (البيان الدولي للتدقيق 1004، 2008، الصفحات 352-353):

- دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك محل التدقيق؛
- اختبار تشغيل الضوابط الرقابية للمساعدة في تحديد طبيعة، مدى، وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى؛

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك تحليل حالة بنك سيليكون فالي

- القيام باختبارات واستفسارات وإجراءات إضافية للتأكد من صحة المعاملات المحاسبية وأرصدة الحسابات؛
- الأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات الخاصة بالبنوك عند تنفيذ عملية التدقيق والتي قد تسبب بعض المشاكل مثل:
 - احتفاظ البنك بالمبالغ الكبيرة المودعة من طرف العملاء والأوراق القابلة للتظهير ما يجعلها عرضة للاختلاس أو الغش لذا فهي بحاجة لوجود أنظمة تشغيل رسمية معروفة بشكل واضح وغير خاضعة للاجتهادات الشخصية؛
 - تنوع وكبر حجم المعاملات ما يتطلب وجود أنظمة محاسبية معقدة واستعمال واسع للأنظمة الالكترونية لمعالجة البيانات؛
 - عادة ما تعمل البنوك ضمن شبكة واسعة لها فروع وإدارات موزعة جغرافيا في العديد من الدول ما يجعل من الصعب الاحتفاظ بممارسات وأنظمة محاسبية موحدة.
- تقييم وظيفة التدقيق الداخلي كجزء من عملية التدقيق؛
- التأكد من إتباع البنك للسياسات المحاسبية المناسبة بشكل ثابت حسب المتطلبات النظامية والقانونية المطبقة في كل دولة؛
- في حالة اكتشاف المدقق لخطأ جوهري في البيانات المالية كاستخدام سياسات محاسبية غير مناسبة، أو وجود أخطاء في تقييم الأصول، أو عدم الإفصاح عن معلومات جوهرية، على المدقق المطالبة بتعديل البيانات المالية وتصحيح الأخطاء. وفي حالة رفض الإدارة القيام بالتعديلات فعلى المدقق إصدار رأي متحفظ أو رأي عكسي حول البيانات المالية للبنك.
- بالإضافة إلى ما سبق ونظرا لحساسية المخاطر وأهميتها في نشاط البنوك، فإن دور المدقق الخارجي في اكتشاف والإبلاغ عن المخاطر التي تهدد استمرار نشاط البنك يتجلى في تطوير وتكييف إجراءات تدقيق تلائم هذه المخاطر، من خلال الاعتماد على مدخل التدقيق على أساس المخاطر بدلا من التدقيق على أساس الرقابة الداخلية وذلك من خلال قيامه بـ (لباز، 2021، صفحة 39):
- تصنيف المخاطر في مجموعات حسب نوعها إلى: مخاطر التشغيل، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر مرتبطة بيئة العمل، والمخاطر السلوكية والأخلاقية؛
- إعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من خلال دراسة حالة البنك محل التدقيق؛
- إعداد ورقة عمل تحتوي على جميع العوامل التي قد تؤثر في كل مجموعة من مجموعات المخاطر، وتتكون هذه الورقة من:
 - مجموعات (أنواع) المخاطر والعوامل المؤثرة في كل مجموعة؛
 - الأوزان الترجيحية بفرض 20 درجة كوزن ترجيحي لكل مجموعة توزع على العوامل المؤثرة على كل نوع من أنواع المخاطر؛
 - درجة التقييم التي يقوم المدقق الخارجي بإعطائها بناء على المعلومات المتوفرة ووفقا لحكمه المهني.

3.3. مراحل التدقيق الخارجي للبنك

تمر عملية التدقيق الخارجي للبنك بعدة مراحل حاله حال التدقيق المحاسبي، مع وجوب مراعاة خصوصية النشاط البنكي في كل مرحلة من مراحل التدقيق.

الشكل رقم 1: مراحل التدقيق الخارجي للبيانات المالية للبنك



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيان الدولي للتدقيق 1006

❖ تحديد شروط التكليف

أكد بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) أن مبادئ وأهداف تدقيق البيانات المالية في البنوك لا تختلف عما جاء في المعيار الدولي للتدقيق ISA210 "الاتفاق على شروط التكليف"، غير أن خصوصية النشاط البنكي توجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، الصفحات 385-386)

- أن يوثق ويؤكد كتاب الموافقة على التكليف موافقة المدقق على تعيينه وعلى هدف ونطاق التدقيق، ومدى مسؤوليته اتجاه البنك، وشكل جميع التقارير المقدمة؛
- أن تتوفر في المدقق خبرة كافية في النشاط البنكي تمكنه من تنفيذ مهمته؛
- أن تكون له خبرات كافية في مجال أنظمة المعلومات المحوسبة، وأنظمة التحويل الإلكتروني للأموال المستعملة من قبل البنك؛

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك تحليل حالة بنك سيليكون فالي

- أن يمتلك المصادر و/أو الترتيبات اللازمة داخل المكتب لإنجاز العمل الضروري؛
- أن يمتلك خبرة كافية في المبادئ المحاسبية البنكية، والقوانين التي تحكم النشاط البنكي.

❖ التخطيط للتدقيق

نص معيار التدقيق الدولي 300 المعنون التخطيط لتدقيق القوائم المالية على المدقق التخطيط لعملية التدقيق ليتمكن من إجراء مهامه بطريقة فعالة (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 386) على المدقق عند إعداد خطة التدقيق الخاصة بالبنك الأخذ في الحسبان النقاط التالية (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 389):

- تقييم مخاطر التدقيق (الملازمة، الرقابة، الاكتشاف)؛
- الدرجة المتوقعة للاعتماد على الرقابة الداخلية؛
- مدى استخدام أنظمة المعلومات المحوسبة وأنظمة تحويل الأموال الكترونيا من قبل البنك؛
- الرجوع إلى أعمال التدقيق الداخلي عند الحاجة؛
- المعرفة الكافية بدرجة تعقيد معاملات البنك؛
- وجود معلومات مهمة تفيد التدقيق ليست ظاهرة في البيانات المالية للبنك؛
- وجود معاملات لأطراف ذات علاقة بالبنك؛
- تدخل مدققين آخرين؛
- تقييم الأهمية النسبية تبعا لتكرار وتعدد الأحداث؛
- إقرارات الإدارة وطريقة عمل المشرفين على نشاط البنك.

❖ تحديد درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية

ليتمكن المدقق الخارجي للبنك من تحديد درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية يجب عليه القيام بثلاث خطوات

أساسية

الخطوة الأولى: تحديد وتوثيق واختبار الرقابة الداخلية

يجب على المدقق التأكد أن اجراءات الرقابة الداخلية مطابقة لما جاء في المعيار الدولي 400 المعنون تقدير مخاطر

الرقابة الداخلية، الذي نص أن الرقابة الداخلية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي يجب أن تحقق الأهداف التالية:

- تنفيذ المعاملات حسب القرارات الخاصة أو العامة للإدارة؛
- التسجيل الفوري لكافة المعاملات والأحداث الأخرى بالمبالغ الصحيحة وفي الحسابات الملائمة والفترات المالية الخاصة بها؛
- السماح بالوصول إلى الأصول والسجلات فقط بتفويض من الإدارة؛
- المقارنة الدورية للأصول المسجلة مع الموجودة فعلا واتخاذ الإجراءات الملائمة اتجاه أي فروقات (ISA400، 2008، صفحة 115).

إضافة إلى ما سبق يجب على المدقق عند قيامه بمهمة التدقيق الخارجي للبنك التأكد بأن البنك ينفذ واجباته

الاتمائية بشكل مناسب فيما يخص:

- تنفيذ كافة الواجبات المترتبة عن العلاقات الائتمانية بشكل مناسب؛
- الحماية المناسبة والتسجيل الملائم لكافة الموجودات في حوزة البنك الناتجة عن العلاقات الائتمانية؛
- الفصل المناسب للموجودات الائتمانية عن موجودات البنك، وأداء المسؤوليات الائتمانية بواسطة قسم مستقل.

الخطوة الثانية: دراسة تأثير بيئة نشاط البنك

كما جاء في البيان الدولي للتدقيق 1006، فإن على المدقق أن يأخذ في الحسبان تأثير بيئة نشاط البنك محل التدقيق من خلال مراعاة العوامل التالية:

- الهيكل التنظيمي للبنك والطريقة التي يتم بها تفويض الصلاحيات والمسؤوليات؛
- نوعية الإشراف الإداري على نشاط البنك ونوعية الموظفين الأساسيين؛
- فعالية وظيفة التدقيق الداخلي؛
- درجة التفتيش من قبل السلطات المشرفة.

الخطوة الثالثة: تحديد توقيت ومدى طريقة تنفيذ إجراءات التدقيق

بعد قيام المدقق بتقييم الرقابة الداخلية للبنك يجب أن يكون في موقف يمكنه من تحديد طبيعة، توقيت، ومدى الاختبارات الجوهرية الواجب إجرائها علة أرصدة الحسابات المنفردة وعلى المعلومات الأخرى المتضمنة في البيانات المالية للبنك (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، الصفحات 396-397).

❖ تنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية:

يقصد بالإجراءات الجوهرية الاختبارات التي يقوم بها المدقق بهدف الحصول على أدلة الإثبات التي تكشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، إن الإجراءات ذات الأهمية الخاصة في تدقيق حسابات البنك هي: الإجراءات التحليلية؛ الفحص؛ والاستفسار والمصادقة (البيان الدولي للتدقيق 1006، 2008، صفحة 399).

❖ تقرير التدقيق:

لا يختلف شكل تقرير التدقيق من نشاط إلى آخر إلا أن هناك بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق الالتزام بها عند تدقيق البيانات المالية للبنك وهي: (نوي، 2020، صفحة 180)

- الالتزام بالشكليات واستخدام المصطلحات التي تحددها القوانين والتنظيمات الصادرة أو الهيئات القطاعية؛
 - التأكد من إجراء التسويات لحسابات الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي ظهرت في البيانات المالية المجمعة للبنك.
4. تحليل حالة فشل مكتب التدقيق KPMG في اكتشاف مخاطر الأخطار لبنك سيليكون فالي:
- سنقوم في هذا الجزء دراسة حالة بنك سيليكون SVB Bank فالي وهو مؤسسة بنكية قابضة في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بالتعرف على الظروف التي أدت إلى انهياره ومدى مسؤولية مكتب التدقيق الخارجي، حيث انهيار البنك بعد مدة قصيرة من تقديم مكتب KPMG تقرير التدقيق للقوائم المالية دون أن يكشف تعرض البنك لأخطار تؤدي لعدم القدرة على استمرار النشاط.

4.1. التعريف ببنك سيليكون فالي Silicon Valley Bank:

أنشئ بنك سيليكون فالي "SVB Bank" سنة 1982 من طرف Bill biger وRobert medearis، في سانتا كلارا في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأ نشاطه في 17 أكتوبر 1983 بأصول قدرت بـ18 مليون دولار، تخصصت أعماله في تمويل وتقديم خدمات بنكية للشركات الناشئة المدعومة برأسمال استثماري، وكانت معظم هذه شركات تعمل في مجال

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك

تحليل حالة بنك سيليكون فالي

التكنولوجيا والعلوم، بالإضافة إلى نشاط البنك في أسواق النبيذ الفاخر. مارس SVB نشاطه من خلال فروعته التي قدمت مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية للعملاء في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية واستثمر أيضا في أسواق ريادة الأعمال العالمية الرئيسية (<https://www.svb.com>).

الجدول رقم 2: تطور نشاط بنك SVB

السنة	تطور نشاط بنك SVB
1983	بداية النشاط
1988	الاستحواذ على بنك الاستثمار في الرعاية الصحية leerkpartners، فتح مكتب في الهند، كندا، والدانمارك.
1996	فتح مكتب في ألمانيا.
2008	فتح مكتب في أيرلندا.
2011	إنشاء فرع في المملكة المتحدة، وافتتاح بنك مشترك في الصين.
2018	التوسع في 15 ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية.
2019	الاكتتاب في بورصة NASDAQ.
2020	الاستحواذ على شركة west river group للاستثمار في الديون
2021	الاستحواذ على بنك boston private الرائد في إدارة الثروات والخدمات المصرفية.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على موقع <https://www.SVB.com>

وقام بنشاطه من خلال أربع قطاعات، هي:

- البنك التجاري العالمي: يقدم خدمات مصرفية تجارية عالمية للمبتكرين ورجال الأعمال.
- بنك SVB Capital: تخصص في تمويل العملاء من خلال منح القروض وتقديم خدمات ائتمانية.
- بنك SVB Securities: تخصص في الاستثمار البنكي الذي يدعم شركات التكنولوجيا والصناعة الطبية، والعلوم.
- بنك SVB Private: يقدم خدمات الرهون العقارية، القروض المدعومة بالأوراق المالية بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية وتمثل هذه الخدمات في: التخطيط المتقدم، التخطيط الضريبي والتخطيط الخيري.

قدم بنك SVB خدمات مالية متنوعة للشركات الناشئة، والنامية، والناضجة في مجالي التكنولوجيا والعلوم، وركز على جذب الشركات الناشئة والاحتفاظ بهم كعملاء دائمين، كما قدم خدمات للمبتكرين وأصحاب المشاريع الجدد والمستثمرين حيث قام البنك بدعم ما يقارب نصف مشاريع التكنولوجيا وعلوم الحياة من مجمل الشركات الأمريكية (SVBFG).

استمر البنك في النمو بسرعة خاصة بين سنتي 2019 و2021، حيث كان اجمالي الاصول يساوي 71 مليار دولار نهاية سنة 2021 ليبلغ ذروته نهاية سنة 2021 بـ 211 مليار دولار، لكن مشرفي البنك لم يتخذوا اجراءات ادارة المخاطر متناسبا مع سرعة نمو البنك (April 2023, board of governors of federal reserve system).

4.2. ظروف انهيار بنك SVB:

تضاعف حجم معاملات SVB bank بين سنة 2019 و2021 ثلاث مرات، وذلك لاستفادته من تدفقات سريعة وقياسية للودائع، مع ارتفاع رأس المال الاستثماري ونمو كبير في قطاع التكنولوجيا، حصل كل ذلك في فترة انخفضت فيها أسعار الفائدة بشكل استثنائي بسبب جائحة COVID-19. كان الجزء الأكبر لهذه الودائع غير مؤمن استثمارها البنك بشكل أساسي في أوراق مالية ذات تاريخ استحقاق طويل الأجل (bord of governors of federels reserve systeme, April 2023, p. 02).

أثرت جائحة COVID-19 بشكل كبير الاقتصاد الأمريكي كونه شهد ارتفاعا في معدلات التضخم يعد الأعلى منذ الثمانينات، وكمحاوله من بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي للحد من التضخم قام برفع نسب الفائدة لعدة مرات متتالية من 0.25% إلى 0.5% ثم 4.5% حتى وصلت 4.75% في ظرف 12 شهرا فقط (charles, 2023)، نجم عن هذا الارتفاع انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة لدى البنوك، وبما أن بنك سيليكون فالي استثمر بكثافة في سندات الخزينة، فان التأثير السلبي لارتفاع نسب الفائدة على الودائع البنكية كان كبيرا ومؤثرا (Omer Allagabo, Omer Mustafa, juin 2023, pp. 11-12).

مع بداية 2023 تسارعت عمليات السحب لمودعي SVB بسبب احتياجات العملاء الملحة للسيولة وازدادت مخاوف العملاء بعد مقال Financial Time الذي سلط الضوء على الوضعية المالية لبنك SVB.

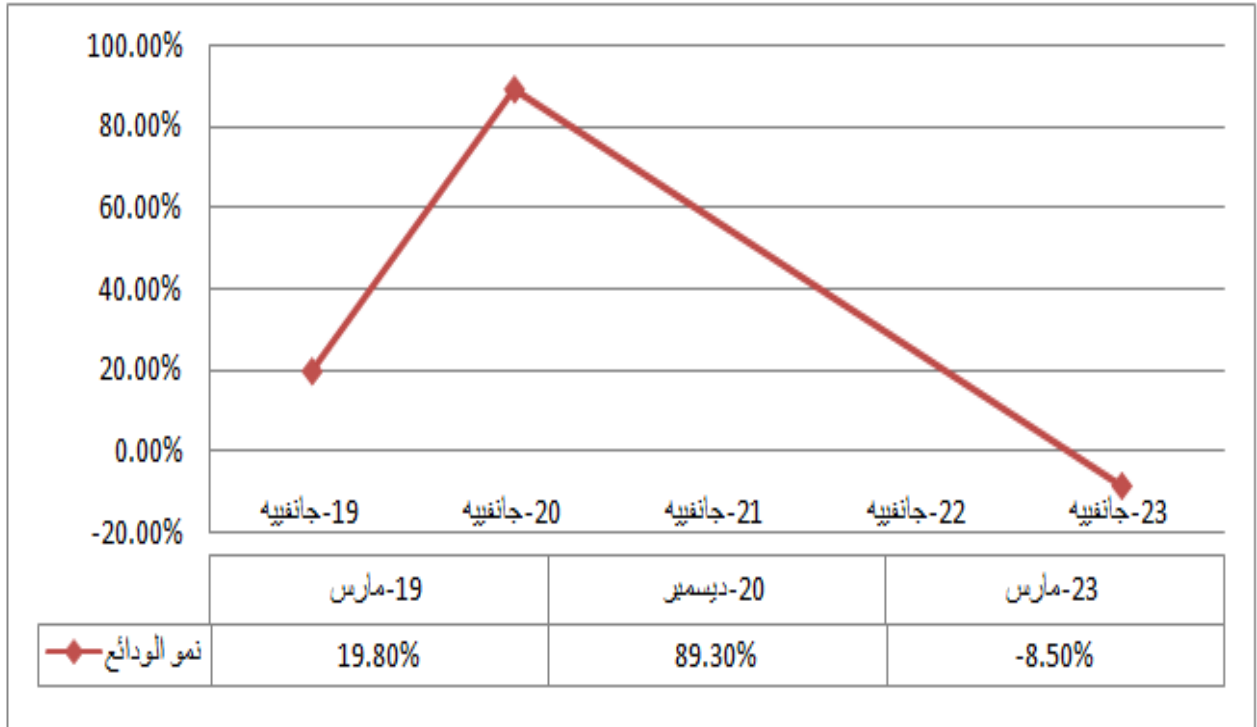
في 8 مارس أعلن البنك عن إعادة هيكلة ميزانيته العمومية. وقد ترتب عن إعادة الهيكلة بيع ما قيمته 21 مليار دولار من الأوراق المالية المتاحة للبيع مقابل خسارة 1.8 مليار دولار بعد خصم الضرائب، مع عرض ما قيمته 2.5 مليار دولار من الأسهم للبيع؛ وتنبيه المستثمرين إلى وجود تباطؤ في وتيرة النمو ومعدل الدخل للسنة المالية 2023 نتيجة التباطؤ المستمر للنشاط في قطاع التكنولوجيا كما أشارت إدارة البنك إلى توقعها استمرار تباطؤ الأسواق العامة والمزيد من الانخفاضات في توزيع رأس المال الاستثماري؛ وانخفاض في السيولة النقدية. أثرت هذه التصريحات بشدة في عملاء البنك، كما كان لإعلان شركة Silvergate Capital Corporation في نفس اليوم (08 مارس 2023) عن نيتها في إنهاء أعمالها وتصفية بنك Silvergate بصفة طوعية تأثيرا أكبر على معنويات المودعين.

فسر المودعين غير المؤمن عليهم تصريحات إدارة SVB بأنها دليل على معاناة البنك من ضائقة مالية وباشروا سحب ودائعهم يوم 09 مارس، وقد كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في انتشار عدوى سحب الودائع حيث فاق إجمالي الودائع المسحوبة 40 مليار دولار، كما سحب مستثمري رأس المال الاستثماري وشركات التكنولوجيا أموالهم بطريقة متتابعة وغير مسبوقه، صرح المشرفين على البنك مساء يوم 09 مارس 2023 أنهم يتوقعون سحبوات إضافية تزيد عن 100 مليار دولار خلال يوم 10 مارس.

صباح يوم 10 مارس أصدرت إدارة الحماية المالية والابتكار في كاليفورنيا DFPI أمرا بالحجز على البنك، وعينت مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية FDIC كمستلم لأصول البنك. (bord of governors of federels reserve systeme, April 2023، الصفحات 23-24)

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك تحليل حالة بنك سيليكون فالي

الشكل رقم 02: التطورات الزمنية لقيمة الودائع في بنك Silicon Valey



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

3.4 مسؤولية مكتب التدقيق KPMG في اتهام بنك Silicon Valey:

بتاريخ 24 فيفري 2023 وبالتحديد قبل 14 يوما من اتهام بنك SVB، قدم مكتب التدقيق العالمي KPMG بصفته المدقق القانوني للبنك منذ ما يقارب 30 عاما، تقرير التدقيق عن السنة المالية المنتهية 2022، قدم KPMG تقريرا نظيفا لم يظهر أي علامات حمراء أو مؤشرات تدل على احتمال عدم قدرة البنك على الاستمرار. تجدر الإشارة أن البنك ولمدة 10 سنوات متتالية كان ينشر إفصاحين لإظهار كيفية تأثير تقلبات أسعار الفائدة على النتيجة النهائية للجمهور، لكن المسؤولين التنفيذيين هذه المرة وقبل 14 يوم من إفلاس البنك، نشروا إفصاحا واحدا والذي يسمى حساسية صافي دخل الفائدة، ويبين تقلبات الدخل الصافي، لكنه يتجاهل المكاسب والخسائر على الأصول التي يتوقع البنك بيعها أو الاحتفاظ بها على المدى الطويل، وقاموا بإزالة الإفصاح الذي يبين القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية ويوضح تأثير أسعار الفائدة على الأصول والخصوم، بما في ذلك الأوراق المالية المتاحة للبيع وتلك التي ينوي البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، حيث كان من المتوقع أن يظهر هذا الإفصاح صورة قاتمة عن الوضع المالي للبنك وهو يصارع للبقاء بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانسحاب المودعين. وجه الجمهور أصابع الاتهام لKPMG بالتواطؤ مع البنك لإخفاء حقيقة الوضع المالي على المساهمين بسبب بقاءه صامتا إزاء ذلك التغيير في هذا التوقيت (Jeff Harrington، 2023).

التحليل:

إن أول ما يلفت الانتباه في حادثة انهيار بنك سيليكون فالي هو تقديم KPMG تقرير تدقيق لا يحذر من خطر إفلاس البنك قبل 14 يوم فقط من انهياره، نظرا للمدة القصيرة بين تاريخ تقديم تقرير التدقيق وتاريخ إفلاس البنك، يرى الباحثان أن فشل KPMG في الكشف والابلاغ عن مخاطر الأخطار المحتملة عند تدقيق بنك SVB هو نتيجة سوء سلوك وهذا للمعطيات التالية:

❖ عدم إبداء العناية المهنية اللازمة

تكمن مهمة المدققين الأساسية في حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال التأكد أن المشرفين يضعون أمام المساهمين والمستثمرين صورة كاملة وصادقة عن الوضعية المالية التاريخية؛ ومدى احتمال تحقيق أرباح في المستقبل، وهذا ما تغافل عنه مدققي KPMG حين لم يقوموا بأي ردة فعل عند اخفاء مشرفي البنك أحد الإفصاحات المتعود على نشرها منذ قرابة العشر سنوات، والتي تبين حقيقة الوضع المالي للبنك قبل إفلاسه مما يجعل الجمهور يشكك في العناية المهنية المبذولة من مدققي KPMG وحياديته.

❖ عدم الكشف والابلاغ عن المخاطر الناتجة عن التغيرات الاقتصادية الاستثنائية بسبب جائحة COVID-19:

من خلال الاطلاع على الظروف السابقة لانهيار بنك سيليكون فالي يتضح أن السبب الرئيسي لانهياره هو محاولة مشرفي البنك استغلال التغيرات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كوفيد-19 للحصول على أكبر أرباح ممكنة، حيث قاموا بذلك من خلال المبالغة في الاستثمار في سندات الخزينة دون دراسة انعكاسات ذلك عند انتهاء الأزمة، حيث تعامل مشرفو البنك مع تلك السندات دون وضع خطط لمواجهة المخاطر المحتملة في حال تغير الظروف الاستثنائية. لم يعلن KPMG عن تلك المخاطر قبل وقوعها في تقارير التدقيق السابقة لانهيار وحتى في التقرير الأخير الذي سبق انهيار بأربعة عشر يوم فقط، رغم جوهرية تلك مخاطر ويمكن تلخيصها حسب نوعها كما يلي:

● مخاطر التشغيلية

ذكر تقرير مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وجود نقاط ضعف إدارية واسعة النطاق في إدارة وإشراف البنك، وذلك لسوء تقدير حجم المخاطر المتعلقة بالسيولة، كون الإدارة اكتشفت العديد من نقاط الضعف المتعلقة بالسيولة ولم تتعامل معها بمرونة، إضافة إلى عدم تكييف نظام إدارة مخاطر بما يتناسب مع نمو السريع للبنك بين سنتي 2019 و2021.

● مخاطر الائتمان

أغلب ودائع العملاء كانت خارج الائتمان، حسب تقرير مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حوالي 94% من إجمالي الودائع لم تكن مؤمنة نهاية ديسمبر 2022.

● مخاطر السيولة

كانت مخاطر السيولة كبيرة وواضحة جدا حيث بلغت نسبة السيولة نهاية ديسمبر 2022 6.5% فقط من إجمالي الأصول.

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك تحليل حالة بنك سيليكون فالي

• مخاطر التضخم

كان ارتفاع مخاطر التضخم والتي تسببت في خلق مخاطر أسعار الفائدة بعد الإصلاحات التي تبناها الاقتصاد الأمريكي الذي توجه لرفع نسب الفائدة، أهم أسباب إفلاس البنك نظرا لارتفاع معدلات التضخم المتزايد للاقتصاد الأمريكي والتي تعد الأعلى منذ الثمانينات.

يرى الباحثان أن سبب عدم الكشف والإبلاغ عن هذه المخاطر قد يرجع إلى احتمالين:

الاحتمال الأول: عدم اكتشاف KPMG تلك المخاطر بسبب تقصير في أداء مهام التدقيق وسوء تقدير لحجم المخاطر المحيطة بالبنك، قد يرجع هذا التقصير لاعتماد المدققين مدخل التدقيق على أساس الرقابة الداخلية بدلا من مدخل التدقيق على أساس المخاطر، وبالتالي الاعتماد على الرقابة الداخلية بشكل أكبر وتقليص عمليات المقارنة والتحليل والفحص ما أدى إلى عدم اكتشاف تلك المخاطر، نضع هذا الاحتمال كتحليل من منظور أكاديمي وهو احتمال ضعيف جدا.

الاحتمال الثاني: اكتشاف KPMG لتلك المخاطر والتواطؤ مع مشرفي بنك SVB في إخفاءها عن الجمهور وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً للعوامل التالية:

• خبرة KPMG في تدقيق المنشآت العالمية

إن الخبرة الكبيرة التي اكتسبها KPMG في تدقيق الشركات العالمية لاسيما تدقيق البنوك الكبيرة تجعله مؤهلاً لاكتشاف تلك المخاطر قبل وقوعها.

• المدة الطويلة لتعاقد مكتب التدقيق KPMG كمدقق قانوني لبنك SVB

إن عدم تحديد المشرع الأمريكي للحد الأقصى من سنوات التعاقد لتنفيذ عمليات التدقيق القانوني يقلل من موضوعية مهمة التدقيق، من الوارد أن قدم العلاقة التعاقدية التي تربط بنك سيليكون فالي بـ KPMG (30 سنة) يؤثر سلباً على جودة الخدمات المقدمة من طرف مكتب التدقيق؛ وعلى مصداقية المعلومات الواردة في التقارير، لا بد أن تتعدى العلاقة بين المشرفين وإدارة البنك من جهة، وبين موظفي مكتب التدقيق من جهة أخرى صفة المهنية بعد مرور كل تلك المدة، فقد تجمعهم مصالح مشتركة لا تصب في مصلحة البنك والمساهمين، كما قد يتبادلون أعمال وخدمات تخرج عن نطاق المبادئ المهنية التي يجب أن يمارس المدقق مهامه ضمنها:

• تورط مكتب KPMG في قضايا سابقة متعلقة بسوء السلوك

رغم المكانة التي يشغلها مكتب التدقيق العالمي KPMG ضمن الأربعة الكبار، والتي تجعل الجمهور يراه مؤهلاً لتقديم خدمات فعالة وموثوقة، إلا أن فشله في اكتشاف مخاطر الأخطار المحتملة لبنك سيليكون فالي ليست سابقة في تاريخه المهني وليست أول حالة فشل أو سوء سلوك إن ثبت ذلك، إن مجرد بحث صغير يكشف العديد من الفضائح التدقيقية في التاريخ المهني للمكتب في أمريكا، ألمانيا، ماليزيا، بريطانيا، وغيرها حيث ارتبط اسم مكتب KPMG بفضائح تاريخية مختلفة متعلقة بالاختلاس والإفلاس والتهرب الضريبي والعديد من الفضائح الأخرى التي جعلته يتعرض إلى العديد من المساءلات القانونية والدعاوى القضائية.

5. الخاتمة:

يعد انهيار بنك Silicon Valley Bank أكبر انهيار بنكي في أمريكا منذ الأزمة العالمية سنة 2008، وقد توالى بعده الانهيارات البنكية بانهيار بنك Signature ثم بنك First Republic، إن العامل المشترك بين هاتين البنوك هو خضوعها للتدقيق من قبل مكتب التدقيق العالمي KPMG لسنوات عديدة. وتشارك أيضا في عدم افصاح تقارير التدقيق التي سبقت الانهيار بفترة قصيرة، عن وجود مخاطر جوهرية تهدد قدرة هذه البنوك على الاستمرار، ما أدى إلى تنامي شكوك الجمهور والباحثين حول جودة الخدمات المقدمة من مدققي KPMG، كما أدى كذلك إلى قيام العديد من الجهات الحكومية بفتح تحقيقات حول جودة أعمال المكتب التدقيقية ومسؤوليته اتجاه تلك الانهيارات.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من الدراسة هو أن الاستعانة بمكتب تدقيق عالمي لا يعني بالضرورة ضمان الحصول على خدمات بالجودة المطلوبة، إن محافظة مكتب KPMG على مكانته لسنوات ضمن الأربعة الكبار، لاسيما المحافظة على ارتفاع رسوم خدماته يجعلنا نعيد التفكير في نظرية تأثير سمعة المكتب على طلبات التدقيق وفي مدى انعكاسها على أرض الواقع، كما يجعلنا نتساءل إن كان هذا التأثير يخص فقط المكاتب الصغيرة دون المكاتب الكبرى التي تمتك نفوذ عالمي.

6. قائمة المراجع:

1. ابراهيم، هندي منير. (2000). إدارة البنوك التجارية. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية. مصر.
2. فيصل، فارس. (2013). التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات. ط 1. مطبعة الموساك رشيد. الجزائر.
3. إصدارات معايير التدقيق والتأكد الدولية. (2008). البيان الدولي للتدقيق 1004. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. الأردن.
4. إصدارات معايير التدقيق والتأكد الدولية. (2008). البيان الدولي للتدقيق 1006. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. الأردن.
5. إصدارات معايير التدقيق والتأكد الدولية. (2008). المعيار الدولي للتدقيق 400. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. الأردن.
6. أحمد ميلي، سمية. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع إشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية مجلة العلوم الإدارية والمالية. (2)4، 27-46، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128561>
7. جعفر، ايمان. بدوني، عيسى. (2022). "دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني". مجلة دفاتر الاقتصادية. 13(1)، 17-29، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187867>
8. عوماري، عائشة. (2017). "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية" مجلة الحقيقة. (41)، 787-816، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52553>
9. مغبر، فاطمة الزهراء. (2020). "اتفاقية بازل 03 وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بنكينج أراماليزيا". Revue Economie & Management. 19(1)، 42-56، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/117937>
10. لباز، عبد القادر. (2021). "أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية" أطروحة دكتوراه. جامعة غرداية. الجزائر.
11. نوي، شرف الدين. (2020). "دور التدقيق البنكي في دعم التزام البنوك التجارية بالإجراءات الحمائية للقطاع البنكي الجزائري بالمقاربة مع اتفاقية بازل البنكية". أطروحة دكتوراه. جامعة أحمد دراية. أدرار. الجزائر.
12. بركات، سارة. نقماري، سفيان. (2012). "دور تطبيق معايير الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المصرفية"، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية". جامعة قسنطينة.
13. Basel committee on banking supervision (2014). external audit of banks.

فشل مكاتب التدقيق في الكشف والابلاغ عن المخاطر عند تدقيق البنوك
تحليل حالة بنك سيليكون فالي

14. Majid Gazi Hasan, Ali Awadh Atshan, WaadHadi Abd.The impact of the relationship between supervisors of commercial banks and the work of the external auditors, journal of finance management and banking systems,College of Administration & Economics, Al-Muthanna University, Iraq,2023.[DOI: 10.55529/jcfmbs.33.14.28](https://doi.org/10.55529/jcfmbs.33.14.28)
15. Omer Allagabo Omer Mustafa SVB Failure : Causes and Results on Banking Industry International Journal of Economics and Financial Research, Publishing Group, vol. 9(2), pages 9-19, 06-2023.2023. [DOI : 10.32861/ijefr.92.9.19](https://doi.org/10.32861/ijefr.92.9.19)
16. Review of the Federal Reserve’s supervision and regulation of Silicon Valley bank, board of governors of the Federal Reserve System, April2023.
17. SVB G corporate overview October 2022
18. https://www.SVB.com/globalassets/library/uploadedfiles/SVB_corporate_overview_q3_2022.pdf
19. <https://www.SVB.com>